

الدولة - الأمة؛ قضاياها وتحوّلاتها المعاصرة

■ محمد نور الدين أفاية

1 - تقديم

كانت الدولة - ولا تزال - همّاً مركزياً بالنسبة لكل الفاعلين في التاريخ، إما من زاوية التمكّن في مقدراتها وأجهزتها، أو من منطلق الحد من جبروتها وسلطتها، لدرجة أن التأريخ للدولة كثيراً ما تداخل مع تاريخ الحضارات والأمم. وهل بالوسع الاهتمام بالمسائل الحضارية من دون الإحالة على قادة الدول التي كانت وراء إنتاجها ورقيّها، أو انحسارها واندحارها؟

ويصعب دراسة إشكالية الدولة انطلاقاً من اهتمام بحثي مخصوص، لا سيما وأن «علم» السياسة لم يتمكن من إيجاد قانون أساسي يوجهه ويضبط قواعده؛ نظراً لكونه يُعبّر عن عالم متناقض بين ضبط مصادر النزاع وتقرير شروط النظام لقد حاول الانتهاج من الفلسفة السياسية، ومن أساليب الاقتصاد، ومن مناهج علم الاجتماع، ومن القانون؛ لوضع «نظرية مؤسسية» للسياسة، تستطيع اقتراح بعض القواعد الكفيلة بخلق نوع من التوازن في المصالح، أو توفر شروط الاستقرار. وبدل «علم» السياسة نجد من يفضّل الحديث

■ أستاذ الدراسات الفلسفية الحديثة في جامعة محمد الخامس، المغرب.



عن «النظرية السياسية»، التي «تسعى - بتواضع مُعلن أو متستر - إلى بناء أدوات التحليل الكفيلة بتوضيح معاينة الوقائع الاجتماعية»¹. وأول مطلب يكتسي أهمية كبرى يتمثل في بناء تعريفات تساعد على معرفة: «عمّ نتحدّث؟».

بعد قرون من الحروب والتناحرات المتنوعة الأشكال والوسائل - بين القوى المتصارعة على الدولة - برزت فكرة التوافق بين جماعات اهدت إلى أنها لا تملك وسائل لإفناء بعضها بعضاً، وأن السياسة ليست تعبيراً عن الخير المطلق، ولا هي تتحرّك لخدمة من يدعي تجسيد قيمه؛ لأنها تسعى - في حركيتها التاريخية - إلى تأمين المصالح المتضاربة، وإلى الحفاظ على الهدنة الاجتماعية أو محاصرة بؤر التوتر، وفرز عناصر التفاهم والتوافق². لذلك وجدت المجتمعات نفسها أمام ضرورة وضع قواعد للدولة، والاتفاق على أساليب تسيير مؤسساتها في مناخ من التراضي؛ قصد الحفاظ على النظام ومراعاة توازن المصالح؛ أما في حال تغييب آليات التوافق فكثيراً ما يؤدي إلى نتائج كارثية على الجماعة الوطنية.

ولعل المقاربة الفلسفية للدولة تطرح أسئلة جوهرية، تحيل على مرتكزاتها المفهومية كما على مرجعياتها الإيتيقية، من قبيل: «ما الحكومة الجيدة؟»، وعلى أية أسس يمكن إقامة مشروعية السلطة؟ وما حدودها؟ ذلك أن عمليات تعقّل الأجوبة التي تقدّمها النظريّات المختلفة عن هذه الأسئلة تستدعي العودة إلى أنساقها القيمية.

فما المقصود بالدولة / الأمة؟ وكيف عالجتها بعض النظريّات السياسة؟ وما بعض مظهراتها في العالم اليوم؟

2 - عن إشكالية مفهوم الدولة - الأمة

يتجدّد السؤال عن الدولة باستمرار، ولا أحد يمكنه الادعاء أنه قادر على تقديم تعريف جامع مانع ونهائي لها؛ إذ يتداخل فيها ثقل الماضي

Philippe Braud, *Penser l'État*, éd du Seuil, Paris, 2004, p. 17.

- 1

John Rawls, *Justice et démocratie*, éd du Seuil, Paris, 1998, p. 243.

- 2

بإكراهات الحاضر وبحسابات المستقبل. يرى عبد الله العروي أن كل «تفكير حول الدولة يدور على محاور ثلاثة: الهدف، التطور، الوظيفة»³، ومن ينطلق من هاجس البحث عن «هدف الدولة يسبح في المطلقات، ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية، فيُنظر ويَتفلسف، ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة، أي أشكالها المتتابعة؛ في نطق بمنطق المؤرخين. ومن يتساءل عن وظيفة الدولة يحاول أن يحلل آليتها بالنظر إلى محيطها الاجتماعي، فيتكلم كلام الاجتماعيات. إذا ألحقنا بهذه المحاور القانون... الذي يسجل التجربة الفردية الأولية - أمكن لنا أن نقول: إن الدولة تدرس بحسب أربعة مناهج: القانون، والفلسفة، التاريخ، الاجتماعيات»⁴.

**يتجدد السؤال عن الدولة
باستمرار، ولا أحد
يمكنه الادعاء أنه قادر
على تقديم تعريف
جامع مانع ونهائي لها؛
إذ يتداخل فيها ثقل
الماضي بإكراهات الحاضر
وبحسابات المستقبل.**

لا مجال لادعاء مقارنة مسألة الدولة انطلاقاً من هذه المجالات البحثية كافة؛ نظراً لاتساع حقولها وغزارة التأليف فيها، ولذلك سنقتصر على الوقوف على معاني الدولة - الأمة، ومعالجات بعض من فكر في إشكالياتها في الفكر المعاصر، لنركز في مرحلة ثالثة على موقع الدولة في التجاذبات النظرية والسياسية في العالم اليوم.

تحيل الدولة على نماذج ووقائع سياسية واجتماعية متباينة؛ لكنها تتجسد في الأجهزة الرسمية، ومختلف قوى النظام، والإلزام الضريبي، وغير ذلك من أنماط حضور الدولة في المجتمع. وبوصفها تتحكم في مجال ترابي معين فإنها تتجسد في المكان الذي تظهر فيه الرموز الخاصة بها، يمثلها زعماء سياسيون وموظفون، كما يمكن معاينة وجودها في ميادين التربية والتجهيز والصحة والأمن... إلخ. وتكتسب هذه

3 - عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1981، ص 7.

4 - عبد الله العروي: المرجع السابق نفسه.



المقدرات معانيها من خلال تمثيلات ذهنية، تنتمي - بكيفيات مختلفة - إلى النسق الرمزي.

لعله من قبيل تحصيل الحاصل القول: إنه ليس هناك نموذج واحد للدولة والأمة، وإنما مرجعيات معيارية وسياسية وتاريخية جعلت من الدولة - الأمة إطاراً تنظيمياً ومؤسسياً، برهن على قدرته على خلق التوازن بين حسابات السياسة، وتحولات الاقتصاد، ومطالب المجتمع.

وقد وضعت الفلسفة السياسية الحديثة - منذ القرن السابع عشر - مسألة الدولة في صلب اهتماماتها؛ حيث تناول ماكيافيلي في كتابه «الأمير» موضوعات الإمارة والمدينة والجمهورية، وحدد لها مهام ووظائف، ولكنه كان يفكر - في العمق - في مسألة الدولة. كما برز تفكير حول مسألة «السيادة»؛ بوصفها قضية مركزية لدى كل من فكر في مسألة الدولة بالتأكيد على استقلالية الدولة عن أية قوة خارجية، سواء أكان بابا الكنيسة أو الإمبراطور، مع الإلحاح على تعيين حدود السلطة، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي.

نجد في متون هذه الفلسفات أطروحات ذات منازع إطلاقية وأخرى ديمقراطية، أو بالأحرى شكّلت أرضيات متدرّجة لإقامتها. وقد عبر عن الأطروحة الأولى طوماس هوبز في القرن السابع عشر بوضوح، من خلال نظريته حول العقد الاجتماعي، والدعوة إلى القطيعة مع الحالة الطبيعية. ففي كتابه «الليفيثان» يحدد هوبز الحالة الطبيعية بوصفها حرب الكل ضد الكل، كما أن هذه الحالة لا تقدّم وصفاً للوضعية الأصلية للإنسان؛ لأنه في الحالة الطبيعية يحمل إحساساً بالغيرة من تفرد الخالص، وتحركه مشاعر المنافسة والحذر والاعتزاز بذاته وانشغال دائم بتأمين منافعه وأمنه ورفعته الشخصية؛ وهي كلها أهواء - بالنسبة لهوبز - ضرورية بالنسبة لكل الأفراد؛ لكنها كثيراً ما يترتب عنها خصومات وحروب. ولعل القضية الفلسفية الكبرى التي شغلت هذا الفيلسوف تمثّلت في رؤيته أن السلطة السياسية الشرعية ليست تعبيراً عن حق إلهي، أو تندرج ضمن

إطار طبيعي للحياة الجماعية؛ وإنما هي نتاج إرادة الأفراد الذين يعرفون أن سيطرة «الحق الطبيعي» (حرية كل واحد على القيام بجميع الأفعال التي تسعفه في المحافظة على ذاته) ستؤدّي حتماً إلى التدمير الذاتي، وبأن من المصلحة الجماعية الخضوع إلى «قواعد عقلانية أولية»، والمتمثلة في نوعين من «قوانين الطبيعة» الأساسية وهما: البحث عن السلم والاتفاق.

فالدولة عند هوبز هي قوة ردع دائمة / يتجلّى هدفها الأساسي في كبح العنف الخاص، وإتاحة الفرصة للمواطنين للعيش والتصرف في إطار من

تتميّز الدولة في تصور هوبز بالسيادة المطلقة، بوصفها شرط الوحدة والسلم المدنيين، وسواء أكانت ملكية، أرستوقراطية أو ديمقراطية فإن «الليفيثان»، بوصفها تجسد الوحش / الدولة التي لا تُقهر - تُقهر - تحُدُّ من الجريمة ومن الفوضى ومن العنف.

الطمأنينة⁵. والدولة الشرعية هي تلك التي يقر فيها كل فرد بضرورة أن تكون الدولة هي القوة الجماعية القادرة على مواجهة اللأمن، الذي ينتج بالضرورة عن الطابع المتعدّد للوضع الإنسانية. وتتميّز الدولة في تصور هوبز بالسيادة المطلقة، بوصفها شرط الوحدة والسلم المدنيين، وسواء أكانت ملكية، أرستوقراطية أو ديمقراطية فإن «الليفيثان»، بوصفها تجسد الوحش / الدولة التي لا تُقهر - تحُدُّ من الجريمة ومن الفوضى ومن العنف. وهي «شخص مصطنع» لا يكتفي بترتيب وحدة الأفراد؛ وإنما يمتلك صفة «تمثليتهم»، ويسمحون له بالتعبير عنهم والتصرّف باسمهم بوصفه يحوز كل الحقوق إزاء رعاياه، وعليه واجب «التحكيم» بينهم.

ونجد فلاسفة كباراً دافعوا عن هذه الأطروحة من قبيل مونتيسكيو وماكس فيبر وغيرهما. أما من قال بالأطروحة الثانية فإنهم يحيلون على مفهوم «الإرادة العامة»، كما نظر لها «جان جاك روسو» ومن سار في ركبه؛ حيث يرفضون أي تحديد قانوني لسلطة ممثلي الشعب.

Hobbes, *Léviathan*, Traduit par F. Tricaud, éd Sirey, Paris, p. 129.



في مقابل هاتين الأطروحتين تأسست فلسفة ليبرالية، نزعت إلى إقامة حدود لسلطة الدولة بشكل عقلائي؛ وذلك باستحضار - كما يقول جون لوك - المقومات الحصرية للتعاقد الاجتماعي. فليست الدولة أكثر من أداة للمجتمع، ولأنها كذلك لا يمكن منحها أي قيمة قدسية أو صفة متعالية؛ فهي وسيلة يتخذها الأفراد لتنظيم حياتهم وحرقاتهم وممتلكاتهم والمحافظة عليها. وسواء كان جون لوك أو سبينوزا أو روسو - باختلاف منطلقاتهم وأنماط البرهنة التي أنتجوها - فإنهم يرون - عكس تصور هوبز - أن الدولة لا يمكنها حياة سُلْطٍ من دون حدود ومتحررة من كل واجب، بل يتعين - ضرورةً - وضع تشريعات تنظم تدخلاتها ومهامها.

تشكل الحرية الفردية - كما يرى سبينوزا - القيمة الأخلاقية والسياسية الأسمى، بقدر ما هي غاية الدولة التي يتعين عليها امتلاك وسائل سيادتها كاملة، ولكن من دون التضيق أو الحد من حرية المواطن في التعبير عن رأيه وأفكاره. وألح سبينوزا على أن المزج بين السيادة والحرية ممكن؛ شريطة احترام قاعدة تقضي بكون حرية الرأي لا تؤدي إلى التشكيك في مراسيم الدولة أو تحرّض على التصرفات الطائشة. ويرى سبينوزا أن هذا التركيب مطلوب وفي مصلحة الجميع لأن استقلالية الفكر تسهم في تطور وازدهار المجتمع عن طريق العلوم والفنون، كما تسهم - بفضل ذلك - في استقرار السلطة وقوة الحاكم⁶.

في السياق نفسه رأى «بنجمان كونستان» Benjamin Constant أنه لا مناص من وجود مجال مخصوص للحرية الفردية لا تخضع لاختصاصات السلطة بالضرورة.

ومن جهته رأى هيغل أن الدولة هي التجسيد الأسمى للعقل في التاريخ، بينما اعترض ماركس على التصور الهيجلي بالدعوة إلى الثورة على الدولة؛ لأنها تمثل مصالح البورجوازية، ومن أجل إقامة مجتمع

6 - Spinoza, *Traité théologico-politique*, traduction C. Appuhn, éd GF-Flammarion, Paris, 1965, p. 328.

خالٍ من التفاوت الطبقي يستوجب القضاء على الدولة والعمل على انحلالها التدريجي.

وفي سياق تاريخي وفكري مختلف أطلقت الثورة الصناعية - طيلة القرن التاسع عشر - نقاشاً آخر يهتم أدوار الضبط Régulation التي يتعين على الدولة القيام بها، من خلال ضمان نظام وأمن المواطنين بواسطة أجهزتها المختلفة، وعلى رأسها نظام العدالة، الذي يسهم في حماية بعض الشرائح الضعيفة في المجتمع.

تشكّل الحرية الفردية - كما يرى سبينوزا - القيمة الأخلاقية والسياسية الأسمى، بقدر ما هي غاية الدولة التي يتعين عليها امتلاك وسائل سيادتها كاملة، ولكن من دون التضييق أو الحد من حرية المواطن في التعبير عن رأيه وأفكاره.

أما ماكس فيبر فقد شكّلت نظريته في الدولة منعطفاً نظرياً وسياسياً كبيراً، ولا تزال تعدُّ من المراجع المهمة في الدراسات السوسولوجية والتاريخية والأنثروبولوجية والسياسية للدولة. لقد تعرضت نظريته لاعتراضات وانتقادات لا حصر لها؛ لكن يصعب على أي مشتغل بمباحث السياسة استبعادها؛ فالدولة عنده «منشأة سياسية ذات طابع مؤسسي، تقوم بفضله بمهام القيادة الإدارية وبتطبيق المقررات التنظيمية بنجاح، من خلال حيازة الإكراه المادي

المشروع»⁷. فماكس فيبر منح للدولة الاحتكار الشرعي للعنف؛ لكن بإدخال مفهومي المشروعات والمؤسسة، وهنا تكمن الفوارق بين أنواع الدول ودرجة التفاوتات الاجتماعية التي تميّزها، ومنظومة القيم أو الاعتقادات التي تعمل على تعبئتها في تدبير شؤونها. وهو يرى أن الفكر الاجتماعي لا يمكنه أن يرقى إلى مستوى العلمية إلا إذا انطلق من دراسة الوقائع؛ فالمجتمع بقدر ما يركز على الصراع فإنه يعتمد على التعاون، ويتشكّل ويدوم من خلال اندماج القوى المتعارضة داخله. وما السياسة سوى النشاط المستند إلى الإكراه، الذي بواسطته يفرض المحكومين إرادتهم على الحاكمين، والدولة

Max Weber, *Économie et société*, éd Plon, Paris, 1971, p. 57.



هي الجهة الوحيدة التي تملك حق العنف المادي الشرعي؛ بل إنها تجسد الشكل العصري لما يسميه فيبير بـ «التكتل السياسي» الذي يحوز «عقلانية عليا» تساعد على تأمين قيادة المجتمع بشكل ناجح وشمولي⁸.

من الدولة / الدركي إلى الدولة / الراحية، ومن ديكتاتورية البروليتاريا التي عليها خدمة قضية الثورة والقضاء على الدولة، إلى الدولة الضامنة الأسمى لديمومة سيادة الشعب، إلى التجارب المتنوعة للدولة الديمقراطية، يتعلّق الأمر بنظريّات سياسية متعارضة تتواجه منذ أكثر من قرنين، طبعت الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية في تاريخ الفكر السياسي الحديث. ولا شك أن الفلسفة السياسية المعاصرة - وما أنتجته من نظريّات وتصورات حول الدولة - الأمة - من الغزارة والعمق بحيث لا يسمح هذا المقام بالإحاطة بها، كما أن مفكرين كباراً في القرن العشرين قدّموا مساهمات ملهمة لتجديد التفكير في مسألة الدولة والعالم يصعب استحضار مساهماتهم في هذا السياق. لذلك سوف نقف - بإيجاز شديد - عند بعض النظرات التي عالجت مسألة الدولة - الأمة في علاقتها بمسألة القومية.

3- الدولة، الوطن والقومية

إذا كانت الدولة عبارة عن مجموعة أجهزة - بحسب ما قال به الفيلسوف لوي ألتوسير، فيها ما يتكّلف بالردع والعنف والمراقبة (مثل الجيش،

8 - في السياق نفسه يقول عبد الإله بلقزيز: «السياسة، - في صورتها الأوزن - مُجافية للعنف؛ لكونها فعالية اجتماعية مدنية سلمية، ولأن العنف يتهدد القواعد والأسس التي عليها مبناها. وهي لذلك لا تعترف إلاّ بالعنف الشرعي، المقترن بالقانون؛ لأنه من غُدّة اشتغال السياسة والدولة... ما من شك في أن القوة الحقيقية للدولة الحديثة هي قوتها الأخلاقية أو المعنوية التي يجسدها التزامها الأهداف الكبرى للمجتمع والمواطنين، والسعي الحثيث في إنجازها، والتي تصنع لها المقبولية في الوعي الجمعي، وتدفع الناس إلى أن يحضوها الولاء والتأييد. لكن القوة المعنوية لا تكفي وحدها الدولة كي تقوم بوظائف كاملة، وكي تضمن التطبيق السهل للقوانين من حيث هي التجسيد المباشر للإرادة العامة. لذلك كان هناك في كل دولة تشريعات عقابية وجنائية»، عبد الإله بلقزيز، في الدولة؛ الأصول الفلسفية، منتدى المعارف، بيروت، 2020، ص 16 - 17.

والشرطة، والقضاء، والسجون... إلخ)، وما يختص بالدعاية والتعبئة والتوجيه والترويض (مثل نظام التعليم، والإعلام، والمؤسسات الدينية، والأحزاب... إلخ) - فإن الدولة - إضافة إلى هدفها وتطورها ووظيفتها - تتقوى بفضل إقامة مؤسسات عصرية تكثف - بطرق مختلفة - العقلانية الاجتماعية، وأجهزة «بيروقراطية» تسعفها على التحكم في المكان والإنسان. فسلطة الدولة تتمثل في قدرتها على الحكم والتحكم، وذلك مَهْمَا كانت طبيعة الدولة: ديمقراطية، شمولية، قمعية أو غيرها؛ لأن المهم هو الاختيارات الكبرى التي تقوم بها الدولة في علاقاتها بالمجتمع، وبالأهداف التي تتحرّك

إنّ سلطة الدولة تتمثل في قدرتها على الحكم والتحكم، وذلك مَهْمَا كانت طبيعة الدولة: ديمقراطية، شمولية، قمعية أو غيرها؛ لأن المهم هو الاختيارات الكبرى التي تقوم بها الدولة في علاقاتها بالمجتمع، وبالأهداف التي تتحرّك من أجل تحقيقها.

من أجل تحقيقها. والفارق بين الدول يظهر في قدرة كل دولة على الاستجابة لانتظارات مختلف الفئات المكونة للمجتمع؛ لذلك فكل دولة مساوئها ومحاسنها، والحكم عليها يتحدّد حسب الموقع الذي يحتله الشخص أو الفئة في الترتيب الاجتماعي القائم.

يكتف مفهوم الدولة - الأمة مستويات عدة، منها ما يعود إلى المرجعيات الهوياتية المرتبطة بالأمة، أي ما يُعَدُّه الأفراد والفئات قواسم مشتركة وروابط تجمعهم، ومنها ما ينظر إلى الدولة بوصفها مجموعة أجهزة تنظم الحياة

السياسية. نجد مدارس مختلفة اجتهدت لتعريف الدولة - الأمة؛ هناك من يرى أن الأمة تنبني على الثقافة، وهو التصور الألماني الذي أسس للجماعة بوصفها تتقاسم الثقافة نفسها، وأساسها وحدة اللغة. ويعطي هذا التصور للثقافة الوطنية الأولوية في بناء صرح الدولة، في حين أن التاريخ السياسي الفرنسي يبين كيف أن التقاليد أسست الأمة على الدولة، بحيث تستمد الأمة مقوماتها من إرادة جماعية للعيش المشترك⁹. وفي رأي إرنست رينان تتطلب

Ernest Renan, *Qu'est-ce qu'une Nation?* éd Berg International, Paris, 2016.



الأمة انخرطاً إرادياً لشعوب متعددة في منظومة مرجعية واحدة، وليس اعتماداً على أي سند آخر سواء أكان عرقياً أو إثنياً، أو بالاعتماد على الماضي أو أية شرعية تراثية. وتعمل الدولة على نشر وتعميق الحس القومي بواسطة فرض لغة رسمية واحدة، وتقديم خدمات عمومية، وإنشاء مدرسة وطنية مجانية وإلزامية، واستثمار رموز قوية للدولة من قبيل العلم والنشيد والمعلمة وأي رمز آخر بهدف تعزيز الشعور القومي.

ونجد في مقابل هذا التصور حالات عديدة أخرى للدولة تكون فيها هذه الأخيرة منفصلة عن الأمة، أو أنها تجعل منها مرتكزاً للأمة، كأن نجد دولة تشمل أكثر من أمة، وهي حال بريطانيا، التي تتكون من أمم مختلفة كالإنجليز، والإيرلنديين والأسكتلنديين.... كما نجد أمماً تتشكل من مجموعات إثنية متنوعة مثل ما هو موجود في الهند والصين، أو تركيا التي تتكون من تركمان وكرد وعرب...

من جهة أخرى نجد دولاً تأسست من دون قواعد وطنية صلبة أو سبق لها أن امتلكت تاريخاً وحدوياً، مثل الدول التي صنعها الاستعمار بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث عمل على تقطيع هذه القارات بطرق حرص فيها على تأمين مصالح مختلف الدول الاستعمارية، بغض النظر عن أي وضع إثني أو جغرافي أو ثقافي، مما ترك عناصر تفجير لا مثيل في كل هذه البلدان.

وقد تعرضت نظريات الدولة إلى انتقادات عديدة، أهمها ما قدمه النقد الماركسي الذي رأى أن الحس الوطني أو الانتماء إلى الدولة لا يجب أن يكون إلى الأمة وإنما إلى الإنسانية، وباسم الوعي الطبقي فإن عاملاً بريطانياً هو أقرب - موضوعياً - إلى عامل ينتمي إلى جنسية مختلفة من موظف بريطاني. من هنا جاءت الحاجة إلى العمل في اتجاه تقوية التضامن العمالي العالمي، والنضال من أجل تغيير أسس الدولة الطبقيّة لخدمة قضية العمال في كل مكان.

من جهته يرى «إرنست غلنر» Ernst Gellner أن الأمة تصنعها الدولة، وتنتجها بواسطة المنظومة التعليمية بالأساس، وبأن الأمة الحديثة هي نتاج

المجتمع الصناعي والمدرسة. فالتصنيع السريع الذي دخلت فيه البلدان الرأسمالية استدعى تَمَدُّساً واسع النطاق للأطفال والشباب، وبفضله تَخَلَّق الدولة عوامل التجانس بين السكان اعتماداً على مضامين موحدة وثقافة مشتركة، وبفضلها تبني «وغيّاً قومياً»¹⁰. وهو الرأي نفسه الذي نجده عند المؤرخ الإنجليزي «إيريك هوبزباوم»، الذي يرى أنه يصعب العثور على تعريف صالح لكل زمان ومكان للأمة والقومية بالنظر إلى أن الأمة لا تقوم - واقعياً - إلا مع وجود جماعة من الأفراد يُحسِّنون بالانتماء

إن الأمة كيان اجتماعي مرتبط - بنوع ما من أنواع الارتباط - بالدولة العصرية المحددة ترابياً، وهي الدولة - الأمة. وقد انتشر هذا النمط التنظيمي على نطاق واسع في أوروبا، حيث تشكلت قاعدة معيارية وعملية في صيغة ثالث متكامل يضم الدولة والأمة والشعب.

إليها؛ وأما القومية فتتحدد بوصفها مذهباً يحيل على وحدة سياسية ووحدة قومية. ويرى أنه ابتداءً من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا نشأ اتجاه جارف بتأثير الثورة الفرنسية سنة 1789 - يدعو إلى القول: إن الأمة كيان اجتماعي مرتبط - بنوع ما من أنواع الارتباط - بالدولة العصرية المحددة ترابياً، وهي الدولة - الأمة. وقد انتشر هذا النمط التنظيمي على نطاق واسع في أوروبا، حيث تشكلت قاعدة معيارية وعملية في صيغة ثالث متكامل يضم الدولة والأمة والشعب¹¹.

وعلى العكس من ذلك نعثر على اجتهادات أخرى مغايرة ترى أن تاريخ بعض البلدان يُبين وجود أنماط من الوطنية أو من البناء القومي قبل الزمن الحديث مهَّدت - بأشكال مختلفة - لتأسيس الهوية القومية الحديثة، وأن هناك دوراً رئيساً يلعبه المتخيل الجمعي في بناء الأمم والدول. وفي هذا السياق يرى «بينديكت أندرسون» Benedict Anderson أن المُتخيل الجمعي يتشكل من منظومة من الرموز الأبطال والروايات، لها حمولات أسطورية

Ernest Gellner, *Nations et nationalisme*, éd Payot, Paris 1989.

- 10

Eric Hobsbawm, *Nations et nationalisme depuis 1780*, éd Gallimard, Paris, 1992.

- 11



تعمل قوى على بنائها وإعادة إنتاجها باستمرار من أجل ترسيخ التمثلات الأسطورية للأمة. وهذا ما يقضي بالقول: إن الهويات القومية هي جماعات سياسية متخيلة¹²، عملت قوى محددة على بناء أنساق تواصلية ولغوية موحدة، وعلى رأسهم قيادات ومؤرخو الحركات الوطنية التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار، وصياغة روايات عن الأمة بوصفها تعبيراً عن استمرارية تاريخية لكيان سياسي سابق على الاستعمار.

وفي كل الحالات فإن الدولة - بمختلف سلطها: التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلامية - هي التي تصنع الأمم، بطرق متنوعة، وهي التي تحكم الجماعات التي تكون تحت سلطتها، وتتحكم في المجال الترابي المحدد جغرافياً. ومن هنا فإن كل دولة تصوغ لذاتها رواية وطنية وتاريخاً وذاكرة. ومن ثم تتداخل الدولة مع الأمة وتعمل النخب على بناء مشروعات وسلط للدولة، اعتماداً على الإرادة الجماعية للسكان، الذين يشكلون جماعة سياسية وثقافية في الآن نفسه، ضمن إقرار معياري ومؤسسي بأهمية التعددية والتنوع الذي يُعبر مفاصل المجتمع وفئاته المختلفة.

4 - الدولة - الأمة في مواجهة تحولات العالم

يشهد العالم اليوم ما سبق للبعض أن نعته بانهييار «التفاؤل التاريخي»¹³؛ أي إنه في الوقت الذي عملت فيه فلسفة الأنوار والثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر على فتح مرحلة جديدة في التاريخ السياسي امتدت قرنين من الزمان؛ يبدو - من خلال مؤشرات عدة - أن هذه المرحلة استنفدت إمكاناتها، فيما يتعلّق بالدولة والأمة وبالديمقراطية.

فأمّام انهيار العمل السياسي، وسطوة العوامل الاقتصادية - ولا سيما الأمور المالية - لاستقطاب الاستثمارات، يفرض الرأسمال المالي شروطاً على الدولة

Benedict Anderson, *L'imaginaire national. Réflexions sur l'origine et l'essor du nationalisme*, - 12 éd La Découverte, Paris, 1996, p. 18.

Alain Minc, *L'ivresse démocratique*, éd. Gallimard, Paris, 1995, p. 9.

تحت شعار ضرورة إدخال إصلاحات على مؤسساتها الاقتصادية، وأجهزتها المالية، والإدارية، والتعليمية، وعلى اختياراتها الاجتماعية والثقافية.

من بين هذه الشروط توافر ما تسميه المؤسسات المالية الدولية - وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - القواعد الأساسية المتمثلة في الاستقرار الماكرو - اقتصادي، والاستقرار السياسي، والتوازنات المالية الكبرى، ثم خلق مناخ جاذب للاستثمارات الخاصة، والخارجية منها على وجه

الخصوص، وذلك بتحرير الاقتصاد، ورفع المراقبة على الأسعار، والتبادل، والرساميل، ومعدل الرواتب، وإدخال المرونة في علاقات الشغل، وإقامة نظام جمركي غير حمائي يعمل بشكل ناجع، ونظام جبائي مُحفز، وخصخصة المنشآت الاقتصادية التابعة للدولة، وإصلاح الإطار القانوني والجهاز القضائي، والتخفيف من ثقل الإدارة، واحترام الالتزامات بالسرعة المطلوبة، وإلغاء كل الإجراءات الكابحة للمبادرات الاستثمارية، وتأهيل النسيج الاقتصادي لبناء مقاولات قادرة على المنافسة... إلخ.

إنّ الدولة - بمختلف سلطاتها: التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلامية - هي التي تصنع الأمم، بطرق متنوعة، وهي التي تحكم الجماعات التي تكون تحت سلطتها، وتتحكم في المجال الترابي المحدد جغرافياً.

هذه هي الوظائف الجديدة التي يتعيّن على الدولة الآن القيام بها، كما تتصورها المنظمات المالية والتجارية والإعلامية المرافقة لحركة العولمة. وليس يهّم بالنسبة للأخذين بهذه التوجهات الجديدة - طوعاً أو بالرغم منهم - أن تكون لهذه الإجراءات القاسية انعكاسات اجتماعية ومضاعفات سياسية؛ لأنه لا أحد يستجيب لشروط اقتصاد السوق من أصحاب القرار يتوهم بأنه يمكن تحقيق أكثر ما يمكن من مكاسب لأكبر عدد ممكن من الناس، وفي كل الميادين. فكل فكرٍ يقبل بأسس اقتصاد السوق ممنوع عليه «أن تكون له تطلعات شاملة»¹⁴.



صحيح أن قادة العولمة اهتموا - متأخرين - إلى أهمية الحفاظ للدولة على بعض صلاحياتها التقليدية، وتعزيز ما يسمح لها بتوفير شروط الاستقرار السياسي، ولكن دون التنازل عن المبادئ الموجهة لليبرالية الجديدة. وهنا تطرح أسئلة جديدة حول صدقية العمل السياسي، ودور النظام الديمقراطي التمثيلي. هل لا يزال للإرادة الشعبية - من خلال الاقتراع والانتخاب - دورٌ في تقرير مصير الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبرى للدولة؟

كثير من الباحثين والمختصين يلحظون أن الديمقراطية التمثيلية تتعرض للظلم والانتقاد، سواء من طرف تيارات شعبية لها قدرة كبيرة على تعبئة الناقلين والساخطين من الفئات الشعبية التي تجد نفسها على هامش المجتمع، أو لا يسمح لها المجال السياسي بالتعبير عن أسئلتها ومشاكلها، كما يأتي هذا النقد من المنظمات الكبرى الداعمة لحركة العولمة، حين يصبح الرأي الآخر، والقرار المستقل، والإرادة الشعبية الحرة: عوامل تزج شروطها ومقاييسها، حتى ولو لم تتوقف عن التبجح بشعارات حقوق الإنسان، والاهتمام بالأطفال، والمرأة، والضواحي... إلخ.

إزاء الظرفية العالمية الجارية يبحث كل مجتمع - وفقاً لشروطه الاقتصادية والسياسية والثقافية المميزة - عن «دولة معقولة»؛ فالانتظار التاريخي للرأسمالية، والطور الذي كان هائجاً للعولمة الأمريكية إلى حدود الأزمة المالية لسنة 2008 وتداعياتها على الدول، فرض على كل رجالات الدولة درجة كبيرة من التعامل النسبي مع المطالب المتصاعدة للمجتمعات، ومع الضغوط القاهرة للسوق؛ وذلك لتجنب الأخطار المهددة للاستقرار، والأشكال المختلفة للعنف الناتجة عن الفوارق الصارخة التي يولدها الاقتصاد المعولم.

نظراً لذلك تطرح رهانات كبرى على دول مثل الدول العربية، ولا سيما الفقيرة منها وغير النفطية؛ فالمجتمع لا يزال في حاجة إلى دولته، ولا شيء اكتمل بالشكل المطلوب، مؤسسياً وسياسياً وثقافياً. فوظائف الرعاية،

والتعليم، والتنظيم، والتأطير... إلخ ما زالت لم تستنفد بعد، والدعوة إلى تقليص دور الدولة - وانسحابها من الجهود التنموية والتربوية والاجتماعية - دعوة تحتمل مخاطر لا أحد يمكنه أن يتكهن بمداها وبمضاعفاتها. وليس المرء في حاجة إلى نصائح قادة العولمة، أو إلى مشاريع خارجية حتى يهتدي - إن كانت تُحرّكه فعلاً إرادة حقيقية - إلى الأدوار التاريخية للدولة، شريطة إصلاح مؤسساتها ودمقرطة حياتها السياسية، وتنمية مجتمع مدني مستقل، والاعتراف بحقوق المساواة والعدالة، والتوزيع المعقول للثروة الوطنية، والإعلاء من شأن المرأة والشباب، والانفتاح الدائم على الجديد، وعلى العالم¹⁵.

**إن قادة العولمة اهتدوا
- متأخرين - إلى أهمية
الحفاظ للدولة على بعض
صلاحياتها التقليدية،
وتعزيز ما يسمح لها بتوفير
شروط الاستقرار السياسي،
ولكن دون التنازل
عن المبادئ الموجهة
لليبرالية الجديدة.**

مفارقة عجيبة تلك التي تعرفها الدولة الوطنية في العالم العربي: تضخمت بعد الاستقلال على حساب المجتمع، بشكل مهول، وانتفخت أجهزة المراقبة لديها بكيفية شلت المبادرات المستقلة والحررة، وقدمت نفسها وكأنها الضامنة للحقوق والمصالح العامة، والمدافعة عن كرامة «المواطن» - دون الإقرار الفعلي له بصفة المواطنة - والحامية لصحته وأولاده، ومستقبله، والمحاربة للعدو الذي يحتل أرضه. إلا أنه منذ أواسط ثمانينات القرن

الماضي إلى الآن اضطرت هذه الدولة إلى المراجعة القسرية لبعض التزاماتها؛ ذلك أنه مع ثقل المديونية الداخلية والخارجية، وفشل النماذج التنموية السابقة، وسقوط الشعارات التعبوية التي تمكنت من الاستمرار لبعض الوقت، وعرقلة أي جهد توحيدى أو حتى تعاونى عربى/عربى، تطالب بعض الدول من مواطنيها ألا يُعولوا عليها في كل

15 - في هذا الموضوع انظر محمد نورالدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة، إمكانات الخروج من التسلطية وعوائقه، منتدى المعارف، 2013.



شيء، وأحياناً حتى على صعيد الأمن الشخصي والجماعي. تطالب المواطن بدفع كل ضرائبه، لكن مع تكفُّله، هو بصحته، وبنقله، وبسكنه، وبتعليم أبنائه، وبتشغيلهم، وب حمايتهم. كل ذلك تحت تبريرات من نوع: ضغط «التوازنات المالية»، ونقص الموارد، وتضخم القطاع العام وانعدام مردوديته.

ولأن هذه الدولة تضخمت على حساب المجتمع؛ فإنها عملت طيلة أكثر من أربعة عقود على التشويش على أشكال التنظيم المحلية، وأنماط التضامن والتعاقد، والصيغ التعاونية المختلفة التي عرفتها المجتمعات عبر تاريخها؛ خوفاً من نموها وتحولها إلى سُلْطٍ قد تفرز بؤر اعتراض أو تملل ممكن، وحاصرت - بموازاة ذلك - التنظيمات السياسية، ومنعتها أو دجنتها، وحدت من انتشارها لتحتل هيكل المجال العمومي.

دفع جو الاحتقان والرقابة إلى انتفاضات عرّضت بعض الدول - جراء سياسات إقليمية ودولية - إلى انهيار مقومات الدولة، كما أدت بعناصر من النخبة السياسية والثقافية إلى الكفر بالسياسة الحزبية، بإطلاق مبادرات ذات أهداف مدنية، وذلك بتأسيس جمعيات ومنظمات وهيئات تنشط في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، التي أسقطتها الدولة من حساباتها أو كانت تحتاط منها. فانغلاق المجتمع السياسي على نفسه - حكومات وأحزاباً - شجّع هؤلاء الناشطين على الدفع ببعض فئات المجتمع إلى التعبير عن نفسها، والمطالبة بحقها في أخذ الكلمة، والعمل على تنظيم شؤونها في استقلال نسبي عن تدخل أجهزة الدولة.

المثير في هذه الظاهرة أن الخطاب عن المجتمع المدني - في جل الساحات العربية - غدا متضخماً قياساً إلى حجم النشاط المدني ومردوديته، وتحول الحديث عنه إلى موضوع للمزايدات والمساومات، وذريعة للاستقطابات السياسية. لكن هل يمكن للعمل المدني تحقيق نتائج ملموسة دون تحليل لآليات اشتغال المجتمع وفهم مكوناته وعاداته؟

5 - سطوة الاقتصاد الليبرالي والحاجة المتجددة إلى الدولة

في ضوء التضخم الخطابي حول الدولة الذي يصاحب التحولات الجارية في الاقتصاد والتواصل، وما يفترضه من إعادة النظر في مفاهيم الحدود، والسوق، والمقاول، والعمل، والسيادة، تظهر موضوعة الدولة وكأنها تمثل قطباً جاذباً للمؤرخين والسياسيين ورجال الاقتصاد. ففي هذا السياق التاريخي العالمي - الموسوم بالأزمة ومحاولات إعادة البناء - أصبحت

الدولة قضية كبرى في الحقل التاريخي. فالأزمة الاقتصادية التي تشهدها أكثر من منطقة في العالم ينظر إليها وكأنها أزمة دَولية، واستفحال الانحسار الاقتصادي كثيراً ما ينظر إليه وكأنه تعبير عن أزمته، وعن عجز أجهزتها عن مواكبة اختلالات الاقتصاد، وضعف آليات اشتغاله. وهكذا بدت الدولة وكأنها مشكلة، بل وقضية مزعجة. وبقدر ما هي ضرورية أصبحت في الوقت نفسه، قياساً إلى الضغوط الجديدة - ثقيلة وغير متكيفة مع التحولات العميقة التي تشهدها المجتمعات.

الأزمة الاقتصادية التي تشهدها أكثر من منطقة في العالم ينظر إليها وكأنها أزمة دَولية، واستفحال الانحسار الاقتصادي كثيراً ما ينظر إليه وكأنه تعبير عن أزمته، وعن عجز أجهزتها عن مواكبة اختلالات الاقتصاد، وضعف آليات اشتغاله.

لا يتعلّق الأمر بإعادة هيكلة إدارية ومالية لجهاز الدولة - وهي عملية ضرورية للحفاظ على دورها التنظيمي على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية - وإنما بتحديد وظائفها وأدوارها الجديدة. وجدنا في أكثر من مناسبة ومن مؤسسات التمويل العالمية مَنْ يطالب - بكل وضوح - بتحجيم هذه الأدوار، وتقليص فعاليتها، وانسحابها من مجالات حيوية عدة؛ وكأن من يقول بالعولمة مدعو إلى الحد من سلطات الدولة، وتطوير تحركاتها لمصلحة المبادرة الحرة والمنطق المتموج للسوق. ويبدو أن الأمر يعود إلى أن مسألة فهم مرحلة انتقالية - من نمط للتراكم إلى آخر - يفترض إعادة هيكلة للعلاقة بين السياسي والاقتصادي، وبين إنتاج الخيارات والعدالة.



غير أن الأمور ليست بالسهولة التي تظهرها بعض الكتابات المتحمسة للمنطق الاقتصادي الجديد؛ فالدعوة إلى تحجيم دور الدولة - في مناطق بعينها - يصعب تعميمها على العالم، على أساس أن للدولة تاريخاً يتحكم في نمو حضور بلدان عدة في العالم، لدرجة أن بلداناً محددة تنظر إلى هذه المناقشة وكأنها لا تعنيها في شيء، حتى ولو خضعت لكل أصناف الضغوط؛ فالنموذج الفرنسي للدولة يصعب فصله عن مفهوم الأمة، وعن الاقتصاد والمجتمع؛ إذ العلاقة بين المواطنة والجنسية - في الثقافة السياسية الفرنسية - تمثل تكثيفاً رمزياً لاحتواء الدولة من طرف الأمة. الأمر نفسه ينطبق - بقوة - على الدولة الصينية.

إذا كانت الدولة عموماً في حاجة إلى إعادة تحديد لأدوارها ومجالات تدخلها بشكل أكثر نجاعة وخدمة لمتطلبات المواطنين؛ فلا يعني ذلك اقتصارها على التدبير الإداري، أو الانسحاب إلى الثكنات ومراكز الشرطة والدرك، وترك المجال لهذه الفصيلة الجديدة من المبادرين يتصرفون بمقدرات الأمة. كما أنه لا يجوز - بالمقابل - اختزال السياسة إلى الفعل التدبيري، فما زالت للدولة وظائف تاريخية في أكثر من بلد. وفي زمن معولم ومتشذر على الدولة أن تتجنب انفجار الهويات، وأن توفر شروطاً مؤسسية لتعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية؛ فالحرب في يوغوسلافيا السابقة نموذج صارخ على التفجير العنيف للهويات، والتراجيديا الجزائرية في تسعينات القرن الماضي مثالٌ مؤلم على انتقام شرائح اجتماعية من العسكرية القاهرة للمجتمع والدولة، والمأساة العراقية بفعل الاحتلال الأمريكي وسياسته العمياء كانت مؤشراً على خطورة ما تشهده المنطقة من تطورات وخراب. ثم هل يجزؤ «الفاعلون الاقتصاديون الجدد» ومن معهم من «المنظرين السياسيين» على مطالبة الدولة الصينية بالانسحاب من دورها التنظيمي والتموي، حتى ولو كانت تحت إدارة حزب شيوعي؟ كيف سيكون مشهد المنطقة لو ضغطت الرأسمال العالمي على الدولة الصينية لكي ترفع سلطتها عن مليار وأربعمائة مليون من البشر؟ ولماذا يستمر تدفق الرساميل على الصين سواء من طرف المؤسسات المالية العالمية، أو من

أمريكا، حتى لو لم تستجب الصين، للضغوط المتعلقة بحقوق الإنسان، أو بالحقوق السياسية والثقافية!^{١٩}

على رغم هيمنة الفكر الوحيد على حركة العولمة - التي بدأت في الانحسار التدريجي - فإن استراتيجيتها يعرفون كيف يدخلون بعض النسبية على مطالبهم كلما تعلّق الأمر بـ «المصالح الحيوية». ولهذا السبب، سبق لأحد كبار المضاربين الماليين على الصعيد العالمي - جورج سوروس - أن أعلن عن خشيته من توسع آليات اقتصاد السوق على جميع المستويات، وأن يؤدي ذلك إلى تدمير المجتمعات؛ فهو يرى أن عملية خلق أسواق مالية

على رغم هيمنة الفكر
الوحيد على حركة
العولمة - التي بدأت في
الانحسار التدريجي - فإن
استراتيجيتها يعرفون
كيف يدخلون بعض
النسبية على مطالبهم
كلما تعلّق الأمر
بـ «المصالح الحيوية».

كثيراً ما تهمل الطبيعة الخاصة للمال. يمثل هذا المنطق - في نظر سوروس - خطراً حقيقياً على العالم؛ لأن المجتمع المفتوح، الذي يدعو إليه «الفاعلون الجدد» - بما يفرض من إعادة تحديد دور الدولة في اتجاه التقليص من تدخلها - يتعرض - أي المجتمع - إلى خطر الدوغمائية الاقتصادية، والأصولية، والفوضى؛ على أساس أن التنافس الشمولي تطور لصالح الرأسمال على حساب العمل والاستثمارات المنتجة. والنتيجة هي أن غالبية سكان العالم لا تستفيد من الاقتصاد العالمي، حتى ولو أننا نشهد اليوم ازدياداً مضطرباً للثروة.

6 - استخلاص

لا تزال للسياسة هوامش للمناورة، ولا تزال للدولة وظائف لم تستنفدها بما فيه الكفاية، خصوصاً في مجتمعات عوّدتها دولها على أخلاق الحجر والوصاية. لا شك أن مضموناً جديداً للدولة يفرض ذاته بسبب الانقلابات السياسية التي تشهدها بعض الدول، وبالقياس إلى ما يجري عالمياً؛ ومن ثم فالدعوة الساذجة إلى الحد من الأدوار الاجتماعية



والتربوية للدولة - لا سيما في أوضاع هشّة ومتوترة - تخفي وراءها دعوات للفتنة نحن نشهد على مضاعفاتها وتداعياتها التراجيدية. وبقدر ما يتعين استنكار التضخم المهول للدولة على حساب المجتمع؛ يجب الاحتراس من مخاطر «لغة السوق»، وإعطاء الأفضلية للخاص على العام، أو الدخول في عملية «إصلاح» سياسي سطحي تحت عنوان «الديمقراطية» أو إعادة القيمة والحيوية للمجتمع المدني.. إلخ، وإفراغ هذه المبادئ عملياً من مضامينها التاريخية.

وبعد الاهتزازات الكبرى التي أحدثتها الأزمة المالية سنة 2008 وما تلاها من تداعيات على أنماط تدخل الدولة لتجنّب العديد من البلدان من الانهيار المالي، وعودة عدد لا بأس به منها إلى مبادئ الدولة - الراحية، فإن ما شهده العالم مع «فيروس كورونا» سيفرض على السياسيين والمفكرين مراجعات جوهرية في اتجاه تغيير نظراتهم إلى القيمة التاريخية والاجتماعية والأمنية بل والثقافية للدولة - الأمة، بوصفها الضامنة الفعلية والحريصة على إنتاج مقتضيات العيش المشترك وتأمين ديمومته وضمن توازنات المصالح المتعارضة، خصوصاً إذا اقترنت سياسات هذه الدولة بالتزامات - معيارية واضحة وعملية - بمبادئ العدالة والمواطنة.